موقف الفصائل والأحزاب الوطنية والإسلامية من حق العودة

بحث مقدم لمؤتمر "اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة"

جامعة القدس المفتوحة

2012/5/13

د. خالد محمد صافي

أستاذ تاريخ العرب الحديث والمعاصر المشارك، قسم التاريخ، جامعة الأقصى

2012م

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على موقف الفصائل والأحزاب الوطنية والإسلامية اتجاه حق العودة. وتتعرض الدراسة في البداية إلى موقف منظمة التحرير الفلسطينية من حق العودة كإطار تأصيلي لقضية حق العودة في الفكر السياسي الفلسطيني الجمعي قبل الانتقال إلى الفكر السياسي الخاص للفصائل الوطنية والإسلامية. ثم تتناول الدراسة ثلاثة محاور هي: موقف الفصائل من حق العودة، وتغير هذه الموقف تاريخياً مع التركيز على المواقف الحالية. وكيفية توظيف هذه المواقف في الخطاب الفصائلي التنافسي. كما تستعرض الدراسة كيفية تعاطي الفصائل مع المبادرات الرسمية وغير الرسمية التي تتعرض لحق العودة. وتستخدم الدراسة عدة مناهج للوصول إلى أهدافها منها المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي. وتعتمد الدراسة على عدة مصادر رئيسة وثانوية تتضمن البرامج السياسية وبيانات الفصائل والأحزاب، وكذلك التصريحات والمقابلات الصحفية التي أجريت مع قياداتها، هذا إضافة إلى التقارير الصحفية والمقالات والدراسات. وفي الختام تقدم الدراسة مجموعة من النتائج.

Abstract:

The position of the national and Islamic factions and parties towards the right to return

This study aims to shed light on the position of the national and Islamic Palestinian factions and parties towards the right to return. It discuses first the position of the Palestine Liberation Organization towards the right of return in order to set n basic frame for the issue right of return in the collective Palestinian political thinking before discussing the individual political thinking of the national and Islamic factions.

Then, the study presents three issues: firstly, the position of the factions towards the right of return, where it follows the changes of these positions historically focusing on the recent views. Secondly, how these positions are employed in the competitive factional address. Thirdly, the position of the factions towards the official and unofficial initiatives which deal with the right of return.

This study depends on a number methods in order to reach its goals, such as historical and analytical descriptive methods. The study relies upon primary and secondary sources such as the political programs and statements of the factions and parties. Moreover, it uses press declarations, interviews

with their leaders, media reports, articles, and scholarly studies. Finally, the study introduces a group of conclusions.

أولاً: حق العودة في الفكر السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية

سوف يتم التطرق هنا إلى حق العودة في الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر، ويقصد هنا الفكر السياسي الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية كإطار جامع للحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة. حيث يهدف ذلك إلى الانطلاق من الفكر السياسي العام إلى الفكر السياسي الخاص أي فكر الفصائل الوطنية المكونة لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وهذا يعني تناول جذور حق العودة في الفكر السياسي الفلسطيني منذ تأسيس المنظمة. وأن حق العودة كان قوياً في الفكر السياسي الفلسطيني في ذلك الوقت. فقد قرر المجلس الوطني الفلسطيني الأول الذي انعقد في القدس في 1964/5/28م استخدام كلمة عائدون بدلاً من "لاجئون" في وصفه للفلسطينيين المقتلعين خارج وطنهم (1).

وسيتم الحديث عن حق العودة في الميثاق القومي الفلسطيني الذي تم وضعه عام 1964م. إذ لم يتضمن الميثاق القومي الفلسطيني مادة خاصة بحق العودة لأنه تحدث عن تحرير كامل فلسطين، وهذا يعني ضمناً عودة اللاجئين إلى ديارهم. حيث تنص المادة الثالثة من الميثاق على أن "الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الشرعي في وطنه". وتنص المادة الخامسة "الشعب الفلسطيني يقرر مصيره بعد أن يتم تحرير وطنه". وتعرف المادة السادسة الفلسطينيين "بأنهم المواطنين العرب الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين حتى عام 1947، سواء من أخرج منها أو بقي فيها، وكل من ولد لأب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ داخل فلسطين أو خارجها هو فلسطيني". وتنص المادة 18 على حق الشعب الفلسطيني الطبيعي في وطنه (2).

وقد أكد الميثاق الوطني الفلسطيني عام 1968م البنود السابقة التي تضمنها الميثاق القومي. وأضاف في المادة التاسعة أن "الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، وهو بذلك استراتيجية وليس تكتيكاً، ويؤكد الشعب العربي الفلسطيني تصميمه المطلق وعزمه الثابت على متابعة الكفاح المسلح والسير قدماً نحو الثورة الشعبية المسلحة لتحرير وطنه والعودة إليه، وعن حقه في الحياة الطبيعية فيه، وممارسة حق تقرير مصيره فيه والسيادة عليه". وهنا يبرز التأكيد على عودة الشعب الفلسطيني إلى وطنه، وعن حق الحياة الطبيعية فيه دون إشارة واضحة إلى أي شرعية دولية. فالحق في العودة هنا مرتبط بتحرير كامل تراب الوطن. حيث تنص المادة 21 على أن "الشعب العربي الفلسطيني، معبراً عن ذاته بالثورة الفلسطينية المسلحة يرفض كل الحلول البديلة عن تحرير فلسطين تحريراً كاملاً، ويرفض كل المشاريع الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية، أو تدويلها" (3).

وهنا يبدو الربط الواضح بين التحرير والعودة، وأن العودة تعد صفة ملازمة لاستعادة وتحرير الوطن. أو بمعنى أخر أن فكرة العودة كانت منضوية في ظل فكرة التحرير الكامل لفلسطين. فقد

نصت المادة 26 من مواد الميثاق الوطني الفلسطيني على أن "منظمة التحرير الفلسطينية الممثلة لقوى الثورة الفلسطينية مسؤولة عن حركة الشعب العربي الفلسطيني في نضاله من أجل استرداد وطنه وتحريره والعودة إليه وممارسة حق تقرير المصير فيه".

وقد بقي هذا الموقف في الربط بين التحرير والعودة في مقررات الدورات المتعاقبة للمجلس الوطني الفلسطيني حتى سنة 1974م حين تبنت منظمة التحرير الفلسطينية في الدورة الثانية عشر المنعقدة في الفترة بين 1-1974/6/8م البرنامج السياسي المرحلي أو ما عرف "ببرنامج النقاط العشر" أو "برنامج السلطة الوطنية". وبذلك يلاحظ التراجع في الفكر السياسي الفلسطيني من التحرير الكامل للتراب الفلسطيني إلى "إقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على كل جزء من الأرض يتم تحريره". باعتبار أن هذا الهدف خطوة على طريق إقامة الدولة الفلسطينية الديموقراطية. ويعتقد هنا أن التيار الرئيسي في منظمة التحرير الفلسطينية الذي دفع حينها نحو تبني البرنامج المرحلي لم يكن يعني فكرة التحرير على مراحل بقدر ما هي فكرة انسحاب إسرائيل من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال تسوية دولية ما للصراع الفلسطيني العربي-الصهيوني، مما يوفر إمكانية قيام دولة فلسطينية عليها (4).

وقد ورد ذكر مصطلح حق العودة في مقدمة برنامج النقاط العشر وذلك خارج السياق المعهود في قرارات المجالس الوطنية السابقة، حيث أكدت المقدمة على استحالة إقامة سلام دائم وعادل في المنطقة بدون استعادة الشعب الفلسطيني " لكامل حقوقه الوطنية وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير المصير على كامل ترابه الوطني". وذلك دون الإشارة للقرار 194 أو أي قرارات دولية أخرى (5). وهنا يبرز ربط حق العودة بعملية سلمية عادلة وليس بالتحرير الكامل لفلسطين كما ورد في بنود الميثاقين القومي والوطني.

ثانياً: موقف الفصائل الوطنية الفلسطينية

سيتم التطرق هنا إلى مواقف الفصائل الوطنية الكبيرة مثل حركة فتح والجبهة الشعبية والجبهة الديموقراطية، على اعتبار أن تأثيرها على الساحة يشكل مصدر قوة لموقفها، هذا إضافة إلى التطرق إلى بعض الفصائل الوطنية الصغيرة على سبيل المثال لا الحصر مثل حزب الشعب الفلسطيني والجبهة العربية الفلسطينية. كما تجدر الإشارة أنه من الصعب تتبع تطورات موقف كل فصيل من حق العودة على مسار تاريخه، حيث أن ذلك يتطلب بحثاً مستقلاً عن كل فصيل، وسيكون التركيز على المواقف الحالية له.

1- موقف حركة فتح:

تعد حركة فتح كبرى الفصائل الوطنية، والعمود الفقري لمنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية. وقد وضعت حركة فتح عند انطلاقها قضية اللاجئين في صلب برنامجها ورؤيتها. ومزجت بشكل كبير بين العودة والتحرير، حيث اعتبرت أن التحرير يعني تلقائياً عودة كل

اللاجئين الذين طردوا من بيوتهم وديارهم. وبالرغم من بقاء موضوع العودة جزءاً مهماً من أدبيات حركة فتح السياسية، إلا أن التطور الذي حدث في فكرها السياسي الذي اتصف بالبراغماتية والواقعية جعل حق العودة يشكل جزءاً من رزمة تشكل في مجموعها المشروع الوطني الفلسطيني وهي القدس واللاجئين والحدود والدولة والمياه والسيادة. وانتقل الفكر السياسي لفتح من تحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني إلى مشروع إقامة السلطة الوطنية على أي جزء يحرر من أرض فلسطين، وصولاً لفكرة حل الدولتين. وانتقل موقف حركة فتح نحو جعل الشرعية الدولية أساس حل قضية اللاجئين استناداً على القرار 194. وقد عانت حركة فتح في تناول موضوع اللاجئين من خلط بين النظرية والتطبيق، حيث أن سيطرة حركة فتح على منظمة التحرير وقيادتها أدى إلى الخلط بين موقف حركة فتح كحركة تحرر وطني وبين موقف منظمة التحرير الفلسطينية. وذاب موقف حركة فتح في موقف منظمة التحرير الفلسطينية. فمنظمة التحرير الفلسطينية قد اعترفت بإسرائيل في الرسائل المتبادلة بين عرفات و رابين سنة 1993م، وشكلت المنظمة مرجعاً سياسياً وقانونياً للسلطة الوطنية الفلسطينية 1994م. كما عانت فتح من ازدواجية الفهم بين مواقفها ومواقف السلطة الوطنية الفلسطينية على اعتبار أن حركة فتح هي من تقود التيار التفاوضي السلمي، وتقود السلطة الوطنية الفلسطينية. كما عانت حركة فتح من مواقف بعض الشخصيات القيادية فيها من حق العودة، ومشاركتها في مبادرات شكلت مساً بحق العودة مثل وثيقة جنيف (6).

وقد ورد في "برنامج العمل الوطني" وهو برنامج محمود عباس (أبو مازن) الانتخابي في انتخابات الرئاسة لسنة 2005م على اعتبار أنه مرشح حركة فتح ما يلي " نضالنا مستمر وسيتواصل لنيل حقوقنا الثابتة ... وتحقيق حل عادل لقضية اللاجئين وفق القرار 194 وعلى أساس قرارات قمة بيروت عام 2002م" (7). ومن الجدير بالذكر هنا أن المبادرة العربية التي أُقرت في مؤتمر القمة العربية في بيروت سنة 2002م، والتي لاقت قبول قيادة حركة فتح ممثلة بالرئيس الراحل ياسر عرفات قد نصت على "التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين يُتفق عليه وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194". ولم تؤكد المبادرة العربية "حق العودة". وإضافة لذلك فإن الوزراء العرب قد قدموا تفسيراً مزيفاً للقرار 194 حين ادعوا أنه ينص على أحد حلين: العودة أو التعويض.

وقد شُكلت لجنة خاصة بقضية اللاجئين الفلسطينيين منبثقة عن المؤتمر السادس لحركة فتح سنة 2008م. وقدمت اللجنة ورقة تحمل عنوان "لا بديل عن العودة إلى الديار الأصلية: ورقة مبادئ وآليات عمل لحماية حقوق اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين". وتضمنت الورقة ثلاثة أقسام: الرؤية والتحليل، المبادئ، والتوصيات. وتم في المبادئ التأكيد على أن "قضية اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين التاريخية وفي المنافي وحدة واحدة غير قابلة للتجزئة... وأن حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى الديار الأصلية حق وطني، وإنساني، وقانوني غير قابل للاستفتاء أو التفاوض، أو التنازل، ولا يقبل التجزئة أو الإنابة أو التفويض، وينتقل من السلف إلى الخلف مهما طال عمر الصراع". كما نصت المبادئ على أن "كل الحلول السياسية التي لا تضمن تمكين اللاجئين

والمهجرين الفلسطينيين من ممارسة خيارهم الفردي والجماعي في العودة إلى ديارهم الأصلية باطلة ومرفوضة" (8).

ولكن يبدو أن توصيات اللجنة لم يؤخذ بها. وأن الاتجاه كان يسير نحو التماهي مع المبادرة العربية، واستمرارية التناغم مع نهج المفاوضات في العملية السلمية الجارية آنذاك. حيث نص البرنامج السياسي المقدم للمؤتمر السادس لحركة الفتح الذي عقد في مدينة بيت لحم على ما يلي:
"أما بالنسبة للاجئين، فإنه يجب أن يكون واضحاً أن حق المواطنة لكل فلسطيني في دولة فلسطين هو حق طبيعي لا علاقة له بحل مشكلة اللاجئين. نحن نؤمن بأنة لا بد من احترام الحقوق الجماعية والحقوق الفردية للاجئين، بما في ذلك حق العودة، وحق الملكية، وهي الحقوق المنصوص عليها في القانون الدولي. ولا بد أن يكون هناك وعلى هذا الأساس حل عادل ومتفق عليه لمشكلة اللاجئين وفقاً لقرار الجمعية العامة رقم 194" (9). وهذا يبرز تناغم قرارات مؤتمر حركة فتح السادس مع النهج التفاوضي والعملية السلمية التي تقودها حركة فتح. وأن الحديث يدور عن حل متفق عليه، وليس حقاً غير قابل للتصرف.

ومن الجدير بالذكر أن الفقرة رقم (11) من قرار 194 تنص على :"تقرر وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم، وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب، وفقاً لمبادئ القانون الدولي والإنصاف، أن يعوض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة".

وهناك قراءات مختلفة للقرار 194، فهو لم يذكر الشعب الفلسطيني ولا حق تقرير المصير. كما لم يذكر صراحة تلازم حق العودة مع التعويض. وإنما أشار إلى "وجوب دفع التعويض عن أملاك الذين يختارون عدم العودة، وعن كل خسارة في الأملاك أو أي ضرر لحق بها، عندما يكون من الواجب وفقاً لمبادئ القانون الدولي أو الإنصاف، أن يعوض عنها من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة". ويمكن التساؤل هنا من الذي يحدد الوجوب، ومن الذي يقرر الإنصاف في ظل انحياز المجتمع الدولي لإسرائيل، وازدواجية المعايير. لماذا لم ينص القرار على التلازم بين حق العودة والتعويض بشكل لا يقبل الجدل. وكذلك الحديث عن مرجعيات ذلك بوضوح ودقة (10).

ويرى عبد الستار قاسم أن نص قرار 194 لا يبعث أساساً على الاطمئنان لأن صياغته مضللة إلى حد ما، وليست قاطعة مانعة. فهو لا ينص على عودة اللاجئين فوراً، وإنما يربط العودة بالوقت المناسب. ولا ينص القرار على حق العودة، وإنما ينص على وجوب السماح بالعودة. كما يشترط القرار العودة بالرغبة بالعيش بسلام مع الجيران، وهم بالتأكيد اليهود. كما أن القبول بجزء من الشرعية الدولية يعني القبول بكل الشرعية الدولية (11).

وقد أكدت الجمعية العمومية بالأغلبية قرار 194 بشكل شبه سنوي حتى الآن أي ما يتجاوز خمسين مرة. وربما من المفيد الإشارة إلى أن الولايات المتحدة نفسها ظلت تصوت بالإيجاب على هذا القرار حتى العام 1994م (أي إلى حين توقيع اتفاقية أوسلو) حيث توقفت عن التصويت إلى

جانبه خشية –كما تقول– أن يؤثر ذلك على مجرى المفاوضات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي (12). ونص القرار 242 على " حل قضية اللاجئين حلاً عادلاً". دون تخصيص للاجئين الفلسطينيين مما فتح الباب لأن تدرج إسرائيل من تسميهم اللاجئين اليهود من البلدان العربية في هذه الخانة. واضعة حقوقهم في مواجهة اللاجئين الفلسطينيين.

ومع ذلك فإن البيانات التي تصدرها الحركة في الذكرى السنوية للنكبة تتعارض مع مقررات الحركة في مؤتمرها السادس وفي نهج قيادته. فقد ذكر البيان الصادر عن مفوضية الإعلام والثقافة في حركة فتح بتاريخ 14 مايو 2011م _بمناسبة الذكري الثالثة والستين للنكبة_ على " أن الشعب الفلسطيني مصمم على تطبيق حق العودة كحق مقدس لكل فرد، في المواثيق والقوانين الدولية". وأن هذا الحق في العودة للأرض والبيت "لا يخضع لابتزاز أو مساومة... باعتباره حقاً طبيعياً وتاريخياً، وتعبيراً عن صلة أبدية بين الإنسان الفلسطيني، وأرضه وبيته وبيئته الأصلية" (13). وهذا يشير إلى تذبذب موقف حركة فتح بين الخطاب الرسمي وبين الخطاب الشعبي من حق العودة. وهذا يتطلب موقف موحد من حركة فتح لا يقبل التأويل في مجال حق العودة واللاجئين، وأن يتم الفصل بين موقفها وبين موقف منظمة التحرير الفلسطينية، والسلطة الوطنية الفلسطينية (14).

2- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطيني

كان موقف الجبهة الشعبية من حق العودة موقفاً صلباً في فكرها السياسي منذ انطلاقها، شأنها في ذلك شأن باقي فصائل العمل الوطني، واستمر ذلك حتى بعد برنامج التحرر المرحلي عام 1974م الذي وقفت منه موقف المعارض والرافض. ثم تراجع موقف الجبهة الشعبية في سنوات التسعينيات مع بروز فكرة حل الدولتين. وتؤكد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين على حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي شردوا عنها، وضرورة صونه وحمايته وفق القرارات الدولية (15). بينما ترى أدبيات أخرى للجبهة الشعبية بالعمل على "انتزاع حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة" (16). وقد ورد في بيان صدر عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في الذكرى التاسعة والخمسين للنكبة الفلسطينية أن "حق العودة للشعب الفلسطيني يمثل جوهر القضية الفلسطينية على الإطلاق الفلسطينية ومبتدأها ومنتهاها لأنه بدون العودة لا يمكن تصحيح ما جرى عام 1948م" (17). وهذا يشير إلى استناد الجبهة الشعبية في موقفها من حق العودة على القرارات الدولية شأنها في ذلك شأن باقي فصائل العمل الوطني.

3- الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

دعت الجبهة الديموقراطية في بيان تأسيسها في 1969/2/21م إلى "قتال طويل الأمد وعلى طريق حرب تحرير شعبية لتحرير بلادنا، وحل معضلات تحررها الوطني في ظل دولة فلسطينية ديموقراطية شعبية يتمتع فيها الجميع بكامل حقوقهم الثقافية والدينية وبالمساواة الاجتماعية والدستورية". وهي بذلك ترى أن حل قضية فلسطين يكون بتحرير ترابها. وبالتالي الربط ضمناً بين التحرير والعودة. ثم حدث التراجع في موقف الجبهة ودعمت برنامج التحرر المرحلي سنة 1974م وصولاً إلى تأييد إقامة دولة فلسطينية على حدود 1967م.

ودعا التقرير السياسي للمؤتمر الوطني العام الرابع للجبهة الديمقراطية المنعقد في سنة 2005م إلى "الانخراط الفاعل في لجان اللاجئين في المخيمات والمدن الفلسطينية في الضفة الغربية، وتعزيز الصلات فيما بينها، ومع حركة اللاجئين في الشتات للتصدي لدعوات التفريط أو الانتقاص من حقوق اللاجئين التي كفلتها الشرعية الدولية وفي مقدمتها القرار 194" (18).

وترى الجبهة الديمقراطية في نظامها الداخلي المقر من قبل المؤتمر العام الخامس المنعقد في أغسطس 2007م أنه " في المرحلة التاريخية الراهنة لنضال الشعب الفلسطيني، مرحلة التحرر الوطني، تناضل الطبقة العاملة الفلسطينية في طليعة الحركة الوطنية الفلسطينية من أجل تحقيق أهدافها الوطنية المتمثلة في حق العودة وتقرير المصير وإقامة دولة فلسطين المستقلة كاملة السيادة على الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس حتى حدود الرابع من حزيران 1967" (19). وتدعو الجبهة الديمقراطية للدفاع عن حق العودة إلى:

- عدم الاقتصار على نشر وتعميم ثقافة حق العودة فحسب أو مجرد الدعاية لهذا الحق والاشتباك مع مختلف المشاريع موضع التداول بل تعبئة طاقات الخارج "ومن ضمنها بشكل رئيسي اللاجئون، وزجها في معركة حق العودة، والعمل على بناء حركة اللاجئين وتوسيعها" (20). وهذا يبرز استناد الجبهة الديموقراطية في موقفها على الشرعية الدولية الممثلة بشكل رئيس في القرار 194، وأنها دخلت هي أيضاً في الواقعية السياسية، واقتربت كثيراً في مواقفها السياسية من مواقف حركة فتح دون أي تفرد يذكر.

4- حزب الشعب الفلسطيني

انفرد الحزب الشيوعي الفلسطيني (حزب الشعب حالياً) منذ عام 1948م بتأييده قرار التقسيم، والتناغم مع مقررات الشرعية الدولية. واستمر الحزب الشيوعي في براغماتيته السياسية، وأيد في برنامجه السياسي عام 1984م قيام دولة فلسطينية على حدود عام 1967م و "تأمين حق اللاجئين في العودة إلى وطنهم وفقاً لقرارات هيئة الأمم المتحدة. وأيد حزب الشعب عملية السلام التي انطلقت في مؤتمر مدريد 1991م.

ويرى حزب الشعب كما ورد في المؤتمر الرابع له في مارس 2008م أن إسرائيل تتحمل المسؤولية السياسية والأخلاقية عن نشوء قضية اللاجئين الفلسطينيين، ومأساة التشرد والتهجير والتطهير العرقي التي تعرض لها شعبنا الفلسطيني. وأن "قرار 194 يمثل الأساس لتحقيق الحل العادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين بما يتضمنه من حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وممتلكاتهم وتعويضهم. وعليه فإن أي حل لقضية اللاجئين الفلسطينيين يجب أن يستند إلى هذا القرار 194، وإلى اعتراف إسرائيل بمسؤوليتها السياسية والأخلاقية عن نشوء مشكلة اللاجئين" (21). وينسجم موقف حزب الشعب بهذا الخصوص مع الفصائل الوطنية الفلسطينية.

5- الجبهة العربية الفلسطينية:

ترى الجبهة العربية الفلسطينية " أن قضية اللاجئين هي الأساس للقضية الفلسطينية، والتي يجب أن تجد حلاً لها وفق أسس القرارات الدولية". وهي تعتبر حق العودة من الثوابت الوطنية

(22). وهي بذلك تتفق مع الفصائل الوطنية. وأيضاً يتلاقى مع الجبهة باقي فصائل العمل الوطني مثل جبهة النضال الشعبي، وحركة فدا، وجبهة التحرير الفلسطينية ... الخ.

ثالثاً: الفصائل والأحزاب الإسلامية

وسيتم التركيز هنا على الحركات والأحزاب الإسلامية الرئيسة وهي حركة المقاومة الإسلامية- حماس، وحركة الجهاد الإسلامي، وحزب التحرير الإسلامي.

1- حركة المقاومة الإسلامية "حماس"

لا يشير ميثاق حركة حماس الصادر في آب 1988 إلى حق العودة بشكل واضح وصريح، بل أنه ينظر ضمن استراتيجية حركة حماس إلى اعتبار " أن أرض فلسطين أرض وقف إسلامي على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة، لا يصح التفريط بها أو بجزء منها أو التنازل عنها أو جزء منها". وهي بذلك ترفض أي تفاوض على تراب فلسطين. وهي تعتبر هنا عودة اللاجئين جزءاً من معركة التحرير والعودة. فتنص المادة 13 "تتعارض المبادرات وما يسمى بالحلول السلمية والمؤتمرات الدولية لحل القضية الفلسطينية مع عقيدة حركة المقاومة الإسلامية، فالتفريط في جزء من فلسطين تفريط في جزء من الدين، فوطنية حركة المقاومة الإسلامية جزء من دينها". وترى حركة حماس أن "لا حل القضية الفلسطينية إلا بالجهاد، أما المبادرات والطروحات والمؤتمرات الدولية فمضيعة للوقت، وعبث من العبث". وتضع حركة حماس الجهاد وسيلة لنيل الحقوق وليس المؤتمرات فهي تقول في نفس المادة "لا نرى أن تلك المؤتمرات يمكن أن تحقق المطالب أو تعيد الحقوق، أو تنصف المظلوم، وما تلك المؤتمرات إلا نوع من تحكيم أهل الكفر في أرض المسلمين، ومتى أنصف أهل الكفر أهل الإيمان". وتتبنى حركة حماس قضية تحرير فلسطين التي تتعلق وفق المادة 14 من الميثاق "بدوائر ثلاث، الدائرة الفلسطينية، والدائرة العربية، والدائرة الإسلامية... فتحريرها فرض عين على كل مسلم حيثما كان". وهذا يؤكد بوضوح أن حركة حماس ترى في أن الحقوق الفلسطينية تتحقق من خلال تحرير فلسطين وذلك عن طريق الجهاد (23).

وقد أسست حركة حماس دائرة خاصة بها لشؤون اللاجئين في عام 2001م بقرار من الشيخ أحمد ياسين، وصلاح شحادة. وتنطلق الدائرة من عدة منطلقات كما تذكر في موقعها "تمثل قضية اللاجئين جوهر وأساس القضية الفلسطينية، لذلك فإن موضوع اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة إلى قراهم ومدنهم التي أخرجوا منها حق مقدس لا يقبل التفريط أو التحريف أو المقايضة" (24).

وقد نص البرنامج الانتخابي لقائمة التغيير والإصلاح- قائمة حركة حماس للانتخابات التشريعية في يناير 2006م- ضمن بند الثوابت أن "حق العودة لكافة أبناء الشعب الفلسطيني اللاجئين إلى أراضيهم وممتلكاتهم، وحق تقرير المصير، وكل حقوقنا الوطنية، تعد حقوقا غير قابلة للتصرف. وهي ثابتة لا ينتقص منها أي تنازلات سياسية" (25). كما نص البرنامج الانتخابي فيما يتعلق في علاقات القائمة الخارجية على "إعادة الاعتبار للحقوق الفلسطينية في المحافل العربية والدولية وخاصة حق التحرر من الاحتلال، وعودة اللاجئين... " (26). كما صرح خالد مشعل_ رئيس المكتب السياسي لحركة حماس_ بتاريخ 2009/5/14م في الذكرى الحادية والستين لاحتلال فلسطين

(النكبة) أن "حق العودة غير قابل للتصرف... وأن أي حراك عربي أو فلسطيني ... يأتي على حساب حق العودة مرفوض لدينا. ولن نقبل من أي مسؤول فلسطيني أو عربي أي التفاف أو تعديل على مطلبنا الفلسطيني لإنجاز حق العودة" (27). وهذا يبرز أن حركة حماس تنظر إلى حق العودة كحق مقدس غير قابل للتصرف. ولا تمنح تفويضاً لأحد للتنازل عنه. وهو يتشابه مع أدبيات الفصائل الوطنية وخطابها الشعبي.

ولكن يبدو أن التصريحات الصادرة عن قيادات حركة حماس وعلى رأسها السيد خالد مشعل حول قبول حركة حماس لدولة فلسطينية في حدود عام 1967م مع وجود هدنة مع الجانب الإسرائيلي لسنوات عدة تجعل حق العودة حقاً مؤجلاً وليس قابلاً للتحقيق في المرحلة القادمة. ويعد ذلك إقراراً ضمنياً بعدم القدرة على تحقيقه عاجلاً في ظل موازين القوى القائمة. ولا تشير حركة حماس في أدبياتها إلى القرار 194. وهذا يشير إلى أنها لا تولي أهمية لقرارات الشرعية الدولية بهذا الخصوص. مع ذلك نجد تصريحات مختلفة لقيادات محسوبة على حركة حماس مثل أحمد يوسف حيث كتب "تنادي حركة حماس بإقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة على حدود الرابع من حزيران 1967م، وتطالب بعودة اللاجئين إلى أراضهم وديارهم" (28). ومع إدراكنا أن موقف أحمد يوسف قد لا يعبر بشكل رسمي عن موقف حركة حماس، ولكن يشير موقفه إلى حدوث حراك داخل حركة حماس، وأن تصريحات قياداتها تشكل تغييراً مهماً في موقف الحركة، وتجاوزاً واضحاً لبنود ميثاقها.

2- حركة الجهاد الإسلامي

أكدت حركة الجهاد الإسلامي منذ انطلاقها في بداية ثمانينيات القرن الماضي على تحرير كامل التراب الفلسطيني، وأن فلسطين هي قضية مركزية في المشروع الإسلامي. وهي تستند في ذلك على قراءتها وفهمها للقرآن الكريم. وبالتالي يتضمن التحرير تحقيق حق العودة. وتؤكد حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين " أن حق العودة هو حق مقدس، واليوم أصبح واجبا لا يكفله إلا استمرار نهج المقاومة" (29). فقد أكد عضو القيادة السياسة لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، د.محمد الهندي، بتاريخ 2010/5/21م في مهرجان احتفالي بالذكري الثانية والستين للنكبة "أن حق العودة حق وطني وشرعي للجميع ولا يسقط بالتقادم، ولا يخضع لأي استفتاء كما الثوابت الوطنية أيضاً ليست تابعة لفصيل معين" (30). وأكد رمضان شلح- الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي- بتاريخ 2011/5/17م في عزاء شهداء العودة في مخيم اليرموك في دمشق " أن حق العودة الذي من أجله سحق شبابنا حقول الألغام في الجولان وفي مارون الرأس لا يسقط بالتقادم، ولا يملك أحد أن يساوم عليه، أو أن يبادله أو أن يقايضه" (31). وينسجم ذلك مع الخطاب الشعبي لجميع الفصائل الوطنية والإسلامية مع التأكيد أن حركة الجهاد الإسلامي لا تدخل في تجاذبات العمل السياسي، ولم تدخل الانتخابات التشريعية والرئاسية حيث ترفض نظام السلطة الفلسطينية كونه إفرازاً لاتفاقيات أوسلو والقاهرة.

وهذا يشير إلى أن حركة الجهاد الإسلامي لا تخضع حق العودة لأية مساومة سياسية، حيث أنها ترفض أية عملية سياسية مع الاحتلال الإسرائيلي. وأنها لا تعترف بقرارات الشرعية الدولية. وأن موقفها يتصف بالثبات في هذا الشأن.

3- حزب التحرير الإسلامي

يرى حزب التحرير الإسلامي الذي يعد حزباً إسلامياً عالمياً بالرغم من كونه فلسطيني المنشأ أن حل القضية الفلسطينية يكون بتحرير فلسطين من خلال الجهاد كونها أرض إسلامية خالصة لا يجوز التفريط أو التنازل عنها. "فأرض فلسطين كلها محتلة مغتصبة، لا فرق بين ما احتل عام 48 وما احتل عام 67، والتفريق بين هاتين البقعتين من الأرض المقدسة جريمة سياسية، وعمل من أعمال التآمر على فلسطين وأهلها، فوق كونه جريمة شرعية يحرمها الإسلام". وأن تحرير فلسطين هو جزء من المشروع الإسلامي. ولا يعترف الحزب بأي شرعية دولية أو قرارات دولية لحل قضية فلسطين. وأن تحرير فلسطين هو واجب شرعي. ويعد الحزب الحديث عن حق العودة كجزء من الشعارات المضللة كونه يعالج الجزء وليس الكل. ويعالج أعراض المرض وليس "المرض السرطاني الخبيث، ألا وهو كيان اليهود نفسه، فهو المجرم والمعتدي، وهو بحد ذاته اعتداء على فلسطين وأهلها، واغتصاب لأرضهم وتدنيس لمقدساتهم". ويدعو الحزب أن لا حل لقضية فلسطين "إلا التحرير... واستئصال كيان يهود، وإعادة فلسطين إلى حضن الأمة الإسلامية". ويرفض الحزب الشعارات التي يرفعها الحكام ومنظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، ويدعو إلى نبذها "فإن الشعارات التي يروجون لها هي تلك التي تخدم غرضهم وسياستهم، فلا تنجروا وراءهم ولا ترفعوا شعاراتهم مثل السلام العادل، والشرعية الدولية، وحق العودة أو غيرها، فإنها جميعاً تخدم تضييع فلسطين، وإضفاء الشرعية على كيان اليهود" (32). وهذا يشير إلى أن حزب التحرير لا يتعاطى مع قضية اللاجئين وحقهم في العودة كجزء منفصل، بل ينظر إلى القضية الفلسطينية ككل من خلال عودة فلسطين إلى الأمة الإسلامية، ووجوب تحرير كامل ترابها.

رابعاً: موقف الفصائل والأحزاب الوطنية والإسلامية من المبادرات التي تتعلق بحق العودة

أ- الفصائل الوطنية:

وسوف يتم الحديث هنا عن الفصائل والأحزاب الفلسطينية الوطنية ومواقفها من بعض المبادرات سواء الفلسطينية الإسرائيلية، أو الدولية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن حق العودة وفق القرار 194 قد ظل له قوة قانونية وسياسية ومجمعاً عليه وطنياً حتى بدء العملية السياسية في الشرق الأوسط، حيث بدأ يُخشى على قرار حق العودة مع انطلاق العملية التفاوضية في مدريد في نهاية تشرين الأول 1991م، عندما حدثت تطورات سلبية أدت إلى إضعاف القرار وتآكله سياسياً. وذلك دون أن يمس ذلك قوته القانونية، أو يؤثر على موقف المجتمع الدولي منه ممثلاً بالجمعية العامة للأمم المتحدة التي ظلت تؤكد في كل دوراتها بالأغلبية على قرار 194.

واستجابة للشروط الإسرائيلية والضغوط الأمريكية الممارسة استبعد مؤتمر مدريد القرار 194 من الأسس التي انعقد بموجبها. وتم الاستناد على القرارين 242، و338 علماً بأن القرارين المذكورين يعالجان الصراع العربي – الإسرائيلي ابتداء من حرب 1967م، مع تجاهل أسباب الصراع الحقيقية الناجمة عن حرب 1948م، بما فيها قضية اللاجئين وحق العودة. فقد ورد في قرار 242 فقرة "حل عادل لمشكلة اللاجئين" دون أي إشارة لحق العودة. وحدث تراجع أخر من قبل المفاوض الفلسطيني عندما قبل باستبعاد القرار المذكور من أعمال لجنة اللاجئين في المفاوضات المتعددة التي قصرت أعمالها على بحث القضايا المسماة "إنسانية" أي قضايا التأهيل ومتطلباته ولم الشمل. ويبدو أن ذلك يندرج في إطار خطة دولية لتوطين اللاجئين في أماكن إقامتهم وذلك بديلاً وتجاوزاً لحق العودة (33).

وعاد المفاوض الفلسطيني إلى التراجع مرة أخرى عندما قبل في اتفاق أوسلو باعتماد القرارين 242 و338 أساساً لمفاوضات الوضع الدائم، وقبل باستبعاد القرار 194. ومن الجدير بالذكر أن هذين القرارين لم يذكر فيهما الشعب الفلسطيني وحقوقه، لأنهما في الأصل حاولا معالجة آثار حربي 1967م، 1973م بين إسرائيل والدول العربية

مما يعني أن قضية حق العودة هي قضية قابلة للتفاوض. وقد حاول المفاوض الفلسطيني – وتحت وطأة الضغوط الشعبية التي انتقدت هذه التنازل، وتشكيل اللجان الشعبية للدفاع عن حقوق اللاجئين سنة 1996م– أن يقدم في جلسة مفاوضات الحل الدائم في 1999/11/8م مذكرة تدعو إلى اعتماد القرار 194 إطاراً لبحث قضية اللاجئين، لكن أسبقية لجانه المتعددة، وخلو نص اتفاق أوسلو من أي ذكر لهذا القرار أضعف الموقف الفلسطيني، وشكل سلاحاً بيد الجانب الإسرائيلي. وبالرغم من ذلك واصل المفاوض الفلسطيني المفاوضات دون أن يعطلها كإعلان عن تمسكه بالقرار 194 وبحق العودة.

وقد فشلت مفاوضات الحل النهائي في كامب ديفيد في يوليو 2000م، وجاءت لاحقاً في عام 2003م خارطة الطريق التي تبنت صيغة أوسلو حول حل قضية اللاجئين في مفاوضات الحل النهائي. مع تضمنها إشارة إضافية تذكر مبادرة السلام العربية ضمن المستندات التي تؤخذ بين الاعتبار عند المفاوضات (34).

ويمكن القول أن قيادات السلطة الفلسطينية في تصريحاتها وبياناتها قد التزمت خطاباً سياسياً واحداً يدعو إلى "حل متفق عليه لمشكلة اللاجئين وفقاً للقرار 194 دون التأكيد وإبراز حق العودة كحق. وإنما إبراز قضية اللاجئين كمشكلة تقف عائقاً أمام التسوية السياسية القائمة.

وقد ورد في وثيقة برنامج عمل الحكومة الفلسطينية الثالثة عشر القائمة الآن في الضفة الغربية، ويرأسها سلام فياض " ... قضية اللاجئين هي من قضايا الحل النهائي، إلا أنه يجب التأكيد على أنه لا يمكن التوصل إلى تسوية سياسية مقبولة فلسطينياً إلا بما يشمل التوصل إلى حل عادل ومتفق عليه لهذه القضية الأساسية وفقاً لقرارات الشرعية الدولية وعلى رأسها القرار 194" (35).

وقد تم التوصل إلى مبادرات غير رسمية بين شخصيات قيادية فلسطينية وإسرائيلية _وبتشجيع من أوساط ومراكز دولية_ منها وثيقة جنيف (بيلين- ياسر عبد ربه) والتي سميت بمسودة اتفاقية للوضع الدائم، وصدرت في سنة 2003م، وكذلك وثيقة أيلون_سري نسيبة، ووثيقة بيلين- أبو مازن، والتي أخذت مشروع معاهدة لقضايا الحل النهائي. والقاسم المشترك بين هذه الوثائق أنها جميعاً تبرئ إسرائيل أو على الأقل لا تحملها أية مسؤولية سياسية أو أخلاقية عن الجريمة التي ارتكبتها بحق الشعب الفلسطيني حينما طردته بقوة الاحتلال من أرضه عام 1948م. وهذه الوثائق لا تعترف بحق العودة للاجئين إلى أرضهم وممتلكاتهم التي هجّروا منها، وتتحدث عن خيارات أخرى أمام اللاجئين تسميها مكان إقامة دائم، وهذا يعني التوطين. كما اتفقت الوثائق الثلاث على تحديد اللاجئين الفلسطينيين وحصرهم باللاجئين الموجودين خارج حدود فلسطين التاريخية (36). وقد جرت مسيرات في تلك الفترة من قبل اللجان الشعبية في المخيمات رفضاً للوثيقة، وشارك بها قيادات محلية من كل الفصائل بما فيها حركة فتح. وكان الباحث مشاركاً وشاهد عيان على ذلك.

وضمن توصيات الورقة المقدمة للمؤتمر السادس لحركة فتح فيها جاء ما يلي:- "الابتعاد عن استخدام العبارات والكلمات الدبلوماسية المطاطة عند الحديث عن حق اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين في العودة إلى الديار الأصلية، ورفض التعاطي مع أية مقترحات دولية كانت أو إسرائيلية أو فلسطينية لا ترقي إلى مستوى القرار 194 لغة وشكلاً ومضمونا". وتضمنت التوصيات أيضاً " تجريم ومحاسبة ومحاكمة كل مسؤول فلسطيني سواء كان في السلطة الفلسطينية أو م.ت. ف ينخرط أو يدعو، أو يروج لمبادرات ومشاريع تنتقص صراحة أو ضمناً من حقوق اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين" (37). وهذا لم يحدث على أرض الواقع حيث بقيت هذه الشخصيات لها صفة قيادية في منظمة التحرير الفلسطينية.

وهاجمت الجبهة الشعبية في بيان لها صدر في 2003/11/30م وثيقة جنيف واعتبرت "أن الهدف الرئيسي لهذه الوثيقة هو تصفية حق العودة للاجئين الفلسطينيين في الشتات الذين اقتلعوا من بلادهم تمهيداً لإلغاء قرار الأمم المتحدة رقم 194 الذي يؤكد على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى أرضهم وديارهم وقراهم التي هجروا منها قسراً عام 1948م". واعتبر البيان أن الحلول الخمسة المطروحة في الوثيقة حول قضية اللاجئين "بعيدة جميعها عن ضمان حق العودة الذي صانته قرارات الأمم المتحدة، وبالتالي فإن الهدف الجوهري لهذه الوثيقة هو تصفية هذا الحق الذي يمثل أساس وجوهر القضية الفلسطينية". ودعت الجبهة الشعبية في بيانها "القيادة الفلسطينية واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى إعلان الرفض الواضح لوثيقة جنيف، وسحب أي غطاء عن الشخصيات الفلسطينية التي وقعت هذه الوثيقة، وإقالتهم من أي موقع مسؤولية، ومحاسبتهم لخروجهم عن قرارات المؤسسة الفلسطينية" (38). كما أكدت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في بيانها الصادر بتاريخ 2011/5/15م في الذكرى الثالثة والستين للنكبة إلى " رفضنا المطلق للتوطين" (39).

وقد طالب برنامج المؤتمر الرابع لحزب الشعب الفلسطيني بـــ" إحبـــاط مشـــاريع تـــوطين اللاجئين وتذويب شخصيتهم الوطنية، والدفاع عن حقهم العام والفردي في العودة وتعزيز دور منظمة التحرير الفلسطينية في تمثيلهم والدفاع عنهم في الوطن والشتات" (40).

وهذا يشير إلى استناد الخطاب الفصائلي للقوى الوطنية على المشروعية الدولية المتمثلة فـــي قرار 194. وهذا ما يؤكده بيان اللجنة الوطنية العليا لإحياء الذكرى 57 للنكبة "أنه ليس من حق أحد في هذه الدنيا أن يتنازل عن حق العودة للاجئين إلى الديار التي شردوا منهـــا طبقـــاً للقـــرار 194" (41). ويسود هذا الخطاب البيانات السنوية الصادرة في ذكرى النكبة. ويرى الباحث أن هذه البيانات والخطابات السنوية في ذكرى النكبة قد تحولت إلى ظاهرة بكائية موسمية تتساوق بها الفصـــائل مـــع المزاج الشعبي في بعد شعاراتي مستمر في خطاب هذه الفصائل. لاسيما وأن الانقســـام الفلســـطيني وتداعياته يهدد المشروع الوطني، وحتى الصمود الفلسطيني الداخلي.

ويدعو البيان إلى رفض التوطين والتهجير والتأكيد على "مجابهة كل المخططات المعادية لحـــق العودة من وعد بوش إلى المبادرات السياسية التي تستهدف النيل من حق العـــودة". ويؤكـــد البيـــان "التمسك بحق العودة وفق القرار 194 باعتباره حقاً شرعياً جماعياً وشخصياً لا يسقط بـــالاحتلال أو التقادم ولا تجوز الإنابة به". ويؤكد البيان على عدم "اعترافه بأية تواقيع أو مبادرات أو وعود من أي طرف فلسطيني أو خارجي بالتنازل عن حق العودة" (42).

2- موقف الفصائل الإسلامية من المبادرات والمشاريع التي تتعلق بحق العودة

ترفض حركة حماس المشاريع والمبادرات السياسية التي تمس حق العودة. واستمرت حركـــة حماس في رفض المبادرات السياسية ومنها مبادرة السلام في مدريـــد 1991م، واتفاقيـــات أوســـلو والقاهرة 1993-1994م، وحاولت إفشالها بالعمليات العسكرية، والصدامات الداخلية مع حركة فتح. وبدأ موقف حركة حماس وخطابها يتغير منذ دخولها النظام السياســـي الفلســـطيني فـــي الانتخابـــات التشريعية في يناير 2006م، وتشكيلها الحكومة العاشرة بمفردها ثم حكومة الوحدة الوطنيـــة لاحقـــاً. حيث يبدو أن هذا الخطاب الرسمي للحركة الذي ينطلق من ميثاقها الصادر في آب 1988م قد اعتراه بعض التغيير من خلال تصريحات قياداتها. فقد قال السيد موسى أبو مرزوق-نائب رئـــيس المكتـــب السياسي لحماس- في مقابلة نشرها موقع المستقبل العربي يـــوم 2010/10/21م، بـــأن الحركـــة لا تعارض المبادرة العربية. "نحن في قيادة حماس التقينا برئاسة خالد مشعل قبل مؤتمر القمة العربـــي الذي عقد في الرياض، وتم التأكيد على المبادرة العربية مع الأمير سعود الفيصل-وزيـــر الخارجيـــة السعودي- حيث أوضحنا له أننا لا نعترض على المبادرة العربية، بمعنى أن على العرب أن يســـلكوا هذا المسلك ليروا في النهاية النتائج التي يمكن أن تسفر عنها، وكنـــا نتوقـــع أن لا يعتـــرف العـــدو الصهيوني بأي شيء من بنود المبادرة العربية". ويعلق الباحث والكاتب نضـــال حمـــد علـــى ذلـــك بالقول: "عدم اعتراض حماس على المبادرة العربية أمر مريب فالمبادرة تتنازل عمليـــاً عـــن حـــق العودة، وتعترف بوجود الكيان الصهيوني على أرض فلسطين، وتقبل بحدود ال 67... على أي حال

عدم اعتراض حماس على المبادرة يعني عدم رفضها، وعدم الرفض يعني القبول حتى لو لـم يعلـن ذلك" (43). وهذا يشير إلى اتجاه حماس نحو الواقعية السياسية، وتعاملها ببراغماتية في سعي للتعامل مع النظام الرسمي العربي وعدم الاصطدام معه.

ودانت دائرة شؤون اللاجئين في حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، خطة الـرئيس الأمريكـي باراك أوباما لتسوية الصراع الفلسطيني وقالت الدائرة في بيان لها بتاريخ 2011/4/23 "إنها ترفض وبشدة هذا المشروع، مؤكدةً على أن حق عودة اللاجئين هو "حق شرعي ومقدس ولا يملك أحـد أن يتنازل عنه". وتتكون الخطة من أربعة بنود، وهي: تخلي الفلسطينيين عن حـق العـودة، واعتـراف الكيان الصهيوني بدولة فلسطينية على حدود عام 1967، واعتبار القدس عاصمة للدولتين الصهيونية والفلسطينية، وضمان أمن الكيان (44).

وحذرت حركة الجهاد من مشاريع التسوية السياسية وأنها تهدف إلى شطب حق العودة. حيـث حذرت الحركة من الخطة الأمريكية المقدمة من الرئيس أوباما والتي تهدف إلى شطب حـق العـودة مقابل الاعتراف بالدولة الفلسطينية (45). وتعتبر الحركة أن المبادرات المتعلقة بإقامة دولة فلسطينية في حدود عام 1967م، وعودة اللاجئين إليها هو حرمان المواطن الفلسطيني من العـودة لأرضـه. وأكد خالد البطش _مسؤول العلاقات الخارجية في حركة الجهاد الإسلامي_ في مقابلة معه أجرتهـا قناة المنار معه في 2011م "أن ذلك سيلغي بالتأكيد القرار 194م الصادر عن الجمعية العامة للأمـم المتحدة ... وبالتالي هذا الحل ليس لصالحنا، دولة في حدود العـام 1967 لـيس لصـالح الشـعب الفلسطيني، لأنه سيحرم الأجيال القادمة من المطالبة بحقوقهم" (46).

خامساً: حق العودة كسجال إعلامي وسياسي بين الفصائل:

قام الدكتور محمود الزهار وقيادات أخرى من حركة حمـاس باتهـام السـلطة الفلسـطينية وحركة فتح مراراً بالتفريط بحق العودة في مفاوضاتها السياسية فقد اتهم "السلطة الفلسطينية وقيـادة حركة فتح بإمكانية التخلي بكل سهولة عن حق العودة واللاجئين ... أثناء المفاوضات" (47).

وقد هاجم مكتب شؤون اللاجئين في حركة حماس في لبنان السلطة الفلسطينية في بيان أصدره بتاريخ 26 كانون ثاني 2011م على إثر نشر قناة الجزيرة وثائق موقع ويكليكس وذكر البيان "مرة جديدة، دليلاً متجدداً على تفريط سلطة رام الله بحق العودة، تثبت ذلك الوثائق السرية المسرّبة والمحاضر الخاصة بين المفاوضين الفلسطينيين والإسرائيليين، وما ورد خلالها من معلومات حول موافقة المفاوض الفلسطيني على تصفية حق العودة للاجئين الفلسطينيين"

أمام ذلك يرى مكتب شؤون اللاجئين في حركة حماس في لبنان، الآتي:

1-إن المجموعة التي ورطت شعبنا بهذه المفاوضات باتت لا تمثل شعبنا ولا تمثل حتى منظمة التحرير الفلسطينية.

2-إن هذه التنازلات كانت معروفة لنا، وقد حذرنا منها مراراً، ولكن ما أضافته قناة الجزيرة هو توثيق هذه التنازلات بتقارير كانت تنكرها سلطة رام الله.

3-إن حق العودة للاجئين الفلسطينيين حق طبيعي وشرعي ثابت بكل الأعراف السماوية والقانونية والوطنية، وهو حق فردي وجماعي غير قابل للتصرف.

4-إن إسقاط حق العودة مخالف للقانون الدولي ولشرعة حقوق الإنسان ولكافة المواثيق الدولية الصادرة بهذا الشأن.

5-إن أي تفريط بحق العودة بأي شكل من الأشكال يعتبر خيانة وطنية للقضية الفلسطينية وللشعب الفلسطيني.

6-إن ما جرى يثبت من جديد بأن من يزعم قيادة الشعب الفلسطيني يعمل على تدمير تاريخه النضالي من خلال هذه التنازلات. وأن "كشف المستور" مرشح لزيادة الكشف عن تنازلات جديدة من خارج المحاضر.

7-إن شعبنا الفلسطيني في المخيمات وفي كافة أماكن انتشاره في مختلف أنحاء العالم لن يسمح بمرور هكذا جريمة إن حدثت .

و يهيب مكتب شؤون اللاجئين في حركة حماس بكل القوى الحية التصدي لهذه الجرائم بكل ما يتاح لهم من أساليب. ونؤكد هنا بأن شعبنا لم ولن يتخلى عن حق العودة، وأن الحق لا بد أن يُحق (48). وهذا يبرز كيف يتم استغلال موضوع حق العودة في السجال الإعلامي والتحريضي بين الفصائل الفلسطينية.

وقد نفت حركة فتح ذلك واعتبرت ما قدمته قناة الجزيرة فبركة إعلامية، وأن ما نشر هي أوراق محاضر نقاش بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، ولا تعبر عن الموقف الرسمي للسلطة الذي قدم للجانب الإسرائيلي متضمناً التأكيد على حق العودة.

سادساً: نتائج الدراسة:

- إن حق العودة كان قوياً في الفكر السياسي الفلسطيني في السنوات الأولى لإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية ثم حدث تراجع في الفكر السياسي مع المتغيرات الفلسطينية والعربية والدولية.

- تلتقي حركة حماس في ميثاقها مع حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح في لحظة انطلاقها وسنواتها الأولى والتي عبرت عنه من خلال الميثاق الوطني الفلسطيني في أن تحرير فلسطين هو السبيل لنيل باقي الحقوق ومنها بالتأكيد حق العودة وحق تقرير المصير. وأن الوسيلة لذلك هو الجهاد لدى حماس، والكفاح المسلح لدى فتح وفصائل العمل الوطني. أي يتم التعامل هنا مع الكل وهو تحرير فلسطين الذي يشمل الجزء وهو حق العودة. ولم يكن هناك عن حديث عن تطلع أو تمسك بشرعية دولية بل عن التحرير فقط.

- لقد أخذت الفصائل الوطنية تتحدث عن حل مشكلة اللاجئين وفق قرارات الدولية مع التخلي عن التحرير الوطني الكامل لفلسطيني وتبني الحل المرحلي عام 1974م. أي بدأ الحديث عن إقامة سلطة فلسطينية على أي جزء يحرر من أرض فلسطين. وهنا أخذت المنظمة تتعاطى مع قرارات الشرعية الدولية.

– إن الحديث في الخطاب السياسي لأبي مازن، وكذلك لبرنامج حكومة فياض وللمبادرة العربية عن حل متفق عليه وفق قرار 194 يجعل حق العودة خاضعاً للتفاوض والاتفاق. وحيث أن ميزان القوى واضح بأنه لصالح إسرائيل فإن العملية التفاوضية سوف تخضع لهذا الميزان مما يشكل خطورة واضحة على حق العودة في الأداء التفاوضي وقد برز ذلك جلياً في وثائق محاضر الجلسات التي تمت بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني، والتي تم نشرها في موقع وكليكس وتناقلته الفضائيات بعد ذلك لاسيما فضائية الجزيرة. حيث يتم التعامل هنا مع حق العودة كمجال للتفاوض وليس حق ثابت. فمطلب الشعب الفلسطيني تجاه العودة هو حق وليس حل، والحق لا يتم التفاوض عليه، وإنما يتم التفاوض حول كيفية تطبيقه على أرض الواقع.

– يبدو أن هناك عدم تجانس في خطاب حركة فتح. فهناك تصريحات لقيادات متعددة داخل الحركة والتي تشكل جزءاً من خطاب السلطة الفلسطينية تتعامل مع حق العودة ضمن الممكن السياسي من خلال المفاوضات، ولا تتحدث عنه ضمن حق ثابت يجب التمترس خلفه. بينما نجد خطاب قيادات أخرى ليس لها صلة بالمفاوضات تتحدث بصلابة عن حق العودة كحق ثابت ومقدس لا يجوز التنازل عنه. وهذا يبرز إشكالية خطاب حركة فتح وتناقضه بين خطاب الفصيل وخطاب السلطة التي تشكل حركة فتح عمودها الفقري.

–لا يزال خطاب الفصائل الإسلامية يتحدث عن حق العودة كحق مقدس دون الإشارة إلى قرارات الشرعية الدولية كون هذا الفصائل لا تتعاطي حتى الآن مع أي حلول سياسية. ولا يزال خطابها التعبوي يتعلق بالمقاومة والجهاد للتعامل مع تحرير فلسطين وحق العودة. وتبرز إشكالية المواقف الآن، حيث بدأت الفصائل الفلسطينية الإسلامية مثل حماس تتعاطي مع الواقع السياسي من خلال حديثها عن قيام دولة فلسطينية على حدود عام 1967 دون توقيع اتفاقية صلح سياسي مع الدولة العبرية. وهنا يبدو تناول حق العودة أكثر إشكالية بهذا الشأن. حيث يبدو أن خطاب حركة حماس موجه للاستهلاك المحلي أي التعبئة والمزايدة السياسية المحلية وليس ضمن ممارسة سياسية عملية.

–لقد اتسم الأداء السياسي للسلطة الفلسطينية خلال السنوات السابقة بالتغوّل على صلاحيات ومسؤوليات منظمة التحرير الفلسطينية مما أدى إلى انكفاء وتراجع دور المنظمة بين فلسطيني الخارج. ولم يعد يوجّه لهم خطاب سياسي بخصوص حق العودة مما أوجد حالة من التباعد الفلسطيني السياسي بين الداخل والخارج. وانتقادات كبيرة من قبل اللاجئين في الشتات لأداء المنظمة، بحيث لم يعد ينظر لها البعض باعتبارها الحضن الوطني لجميع الفلسطينيين في الداخل والخارج. وهذا يتطلب إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، وضرورة تبنيها خطاباً سياسياً واحداً تجاه القضايا المصيرية للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده.

–لقد اتسم أداء السلطة الفلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية بأنها سلطة الحزب الواحد وليس سلطة الشعب وذلك بالتعاطي مع جوانب الحياة المختلفة مما أدى إلى إضعاف وحدة الشعب وإرادته وضعف مقومات صموده. وقد ازداد هذا الصمود ضعفاً بعد حالة الانقسام التي حدثت في حزيران 2007م، واتباع حركة حماس نفس سياسة حركة فتح في إنها سلطة الحزب الواحد، ومحاولة

الطرفين إقصاء الآخر. وقد ساهم ذلك في انتشار ثقافة الهجرة إلى الخارج لاسيما بين الشباب. وبالتالي لم تنجح هذه الفصائل في إنجاز حق العودة بل الأمر الأكثر سوءاً إنها لم تنجح في الحفاظ على صمود الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة وتعزيزه. وأبرز هذا بشكل جلي التناقض بين الخطاب السياسي والإعلامي وبين السلوك الممارس على أرض الواقع هنا وهناك.

– إن المبادرات الفلسطينية الإسرائيلية للتعامل مع حق العودة مثل "وثيقة جنيف (بيلين– ياسر عبد ربه) والتي عرفت سميت "مسودة اتفاق للوضع الدائم"، وكذلك وثيقة أيلون–سري نسيبه، ووثيقة بيلين –أبو مازن (ينفي أبو مازن هذه الوثيقة) والتي أخذت "مشروع معاهدة لقضايا الحل النهائي" قد لاقت القبول الضمني من قبل العديد من الشخصيات المتنفذة في منظمة التحرير الفلسطينية، وفي السلطة الوطنية الفلسطينية وهذا يعرّض حق العودة كحق ثابت، إلى الخطر في الخطاب السياسي الفلسطيني الرسمي وغير الرسمي، لاسيما وأن هذه المبادرات لا تتحدث عن حق العودة بل عن الخيارات المتاحة للاجئين لاختيار واحد منها. وأن هذه الخيارات تتحدث عن التوطين والتجنيس، والهجرة لدول أجنبية، واختيار مكان السلطة أو الدولة الفلسطينية كأماكن سكن دائمة. وتفرّدت اتفاقية جنيف بالحديث عن عودة محدودة جداً للأراضي داخل عام 1948م.

– بدا الخطاب الرسمي الفلسطيني ينحى في التعاطي مع قرار 194 على التفسير القائم على حق التعويض دون حق العودة مما قد يعطي إشارات على ضعف الموقف الفلسطيني في مفاوضات الحل النهائي. وقد أسهم هذا الموقف في الخطاب الرسمي الفلسطيني في إضعاف القرار 194 في عيون اللاجئين والمجتمع الدولي، مما يتطلب إعادة الاعتبار لهذا القرار ممن زاويته القانونية (50).

– يبدو أن تعامل الفصائل مع حق العودة كخطاب سياسي هو جزء من الخطاب الجماهيري الموجه للحشد والتعبئة دون امتلاك الفصائل سواء الوطنية أو الإسلامية لاستراتيجية واضحة بخصوص ذلك. فهناك تارة الحديث عن حق العودة وفق الشرعية الدولية مع إدراكنا بأن الشرعية الدولية تتعامل بازدواجية واضحة بهذا الخصوص في ظل الخلل في موازين القوى. بينما تتعامل بعض الفصائل على انتزاع حق العودة من خلال الكفاح الوطني وهي تعاني أزمة في خطابها السياسي والمقاوم. فيما تسعى فصائل أخرى لاسيما الإسلامية إلى التعامل مع حق العودة من خلال الجهاد في الوقت التي توافق فيه على إقامة دولة على حدود 1967م. وأن الخلاف الناجم في تحقيق حق العودة يعود إلى الخلاف الناجم في التعامل مع قضية فلسطين وتحريرها سواء على صعيد الاستراتيجية أو التكتيك والوسائل.

سابعاً: قائمة الهوامش

1. مقررات المجلس الوطني الفلسطيني 1964-1974، تحرير رشيد حميد، سلسلة كتب فلسطينية 64، مركز الأبحاث الفلسطيني، بيروت، 1975م، ص 46.
2. لمزيد من التفاصيل انظر مواد الميثاق القومي الفلسطيني.
3. لمزيد من التفاصيل انظر مواد الميثاق الوطني الفلسطيني.
4. جابر سليمان: منظمة التحرير الفلسطينية من حق العودة إلى البانتوستان، في كتاب اللاجئون الفلسطينيون حق العودة، تحرير نصير عاروري، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، ط1، 2003م، ص160.
5. المصدر نفسه. الصفحة نفسها.
6. لمزيد من التفاصيل عن هذه المبادرات انظر عبد الله حوراني: حق العودة في مشاريع التسوية غير الرسمية، أوراق عمل المؤتمر الفكري والسياسي للدفاع عن حق العودة، غزة،مايو 2006م، ص 81-98.
7. برنامج العمل الوطني الانتخابي لأبي مازن في الانتخابات الرئاسية سنة 2005م، ص 9.
8. جمال الشاتي: حقوق اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين في مقررات المؤتمر السادس،(http://kofiapress.com/arabic/?action=print&id=46552
9. البرنامج السياسي الذي اقر في المؤتمر السادس لحركة فتح.
10. علي عقلة عرسان: حق العودة بين القرار 194 ووثيقة جنيف، (http://hem.bredband.net/b155908/m199.htm

11. عبد الستار قاسم: التحايل على حق العودة، (مقال) 2011/5/18م. www.grenc.com/a/A**kassem**/show_Myarticle.cfm?id=22627
12. عبد الله حوراني: رؤية الوضع الفلسطيني، المركز القومي للدراسات والتوثيق، غزة،ط1، 2010م، 262-273.
13. فتح: العودة حق مقدس لأرضنا الطبيعية والتاريخية. (http://paltoday.ps/ar/index.php?ajax=preview&id=108732)
14. أنور حمام: المؤتمر العام السادس لحركة فتح وقضية اللاجئين، جريدة حق العودة،العدد 34.
15. غازي الصوراني: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الرؤية الاستراتيجية حول القضايا السياسية والاقتصادية والمجتمعية الراهنة، في كتاب منتدى غزة للدراسات السياسية والاستراتيجية، مركز التخطيط الفلسطيني، غزة، 2008م، ص 224.
16. مركز المعلومات الوطني الفلسطيني: تعريف بالجبهة الشعبية، (http://www.wafainfo.ps/aprint.aspx?id=3540)

17. بيان صادر عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، 2007/5/15م.
18. التقرير الصادر عن الكونفرنس الوطني الرابع للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بتاريخ مطلع أكتوبر 2005م، ص 10، ص31.
19. الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، النظام الداخلي، المؤتمر العام الخامس،آب/أغسطس 2007م.
20. التقرير الصادر عن الكونفرنس الوطني الرابع للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بتاريخ مطلع أكتوبر 2005م، ص 10، ص31.
21. مقررات المؤتمر الرابع لحزب الشعب الفلسطيني، 6-7 مارس 2008م.
22. الجبهة العربية الفلسطينية، النظام الأساسي، النظام الداخلي، البرنامج السياسي المقر من المؤتمر العام الأول للجبهة على أرض الوطن، غزة، 15-17 مايو 1997م، 48،52-53.
23. ميثاق حركة المقاومة الإسلامية "حماس" آب 1988م.
24. موقع دائرة شؤون اللاجئين في حركة حماس، www.snawd.org.
25. البرنامج الانتخابي لقائمة التغيير والإصلاح، انتخابات المجلس التشريعي، الدورة الثانية 2006م، ص 8.
26. المصدر نفسه، ص 11.
27. مشعل: انتقد المفاوضات وجدد الإصرار على إعادة بناء المنظمة.
(www.palinfo.com/site/pic/newsdetails.aspx?itemid=21749)
28. أحمد، يوسف: تأملات في الدين والسياسة، قراءة في الحالة الفلسطينية، غزة، بيت الحكمة للدراسات والاستشارات، 2010م، ص 37.
29. http//paltoday.ps/arabic/news=108116.
30. http//www.brqpress.com/ar/index.php?act=show&id=174
31. الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي: زحف العودة زلزل العقل الاسترتيجي لكيان الاحتلال.((www.fadel.ps/news/news/p/10475.html)
32. بيان صادر عن حزب التحرير في فلسطين بتاريخ 2012/3/27م تحت عنوان "أيها المشاركون في مسيرة القدس على الحدود ليكن شعاركم تحريك الجيوش لاستئصال كيان اليهود".
33. لمزيد من التفاصيل انظر سليم تماري: الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية لإعادة دمج اللاجئين، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، 1995م.
34. عبد الله حوراني: حق العودة في مشاريع التسوية غير الرسمية، (مصدر سابق)، أوراق عمل المؤتمر الفكري والسياسي للدفاع عن حق العودة، غزة، مايو 2006م، ص 81- 98.
35-وثيقة برنامج عمل الحكومة الفلسطينية الثالثة عشر، 2009/8/25م.
36 -لمزيد من التفاصيل عن هذه المبادرات انظر عبد الله حوراني: حق العودة في مشاريع التسوية غير الرسمية، أوراق عمل المؤتمر الفكري والسياسي للدفاع عن حق العودة،

غزة، مايو 2006م، ص 81-98.
37-جمال الشاتي: حقوق اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين في مقررات المؤتمر السادس،(http://kofiapress.com/arabic/?action=print&id=46552) .
38-بيان صادر عن المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، 2003/3/30م.
39 -بيان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، 2011/5/15م.
40-مقررات المؤتمر الرابع لحزب الشعب الفلسطيني.
41-بيان اللجنة الوطنية العليا لإحياء الذكرى السابعة والخمسين للنكبة، 2005./5/15
42- المصدر نفسه.
43-(نضال حمد: رسائل حماس للغرب،
www.safsaf.org/word/rsael-hamas1.htm
44-بيان صادر عن دائرة شؤون اللاجئين في حركة حماس بتاريخ 2011/4/23م.
45-قناة القدس الفضائية، 2011./5/13
46- البطش: صراعنا مع العدو فتوح وسنبقى متمسكين بالمقاومة.
www.saraya.ps/index.php?act=show&id=14744
47- موقع جزايرس محمود الزهار: حركة حماس تتهم السلطة بالتخلي عن حق العودة"
www.djazairess.com/alfadjr/162160
48- بيان صادر عن مكتب شؤون اللاجئين في حركة حماس في لبنان: لا تفويض ولا ثقة بكل من يفرط بحق العودة، 26 كانون ثاني 2011م.
49-مركز دراسات اللاجئين: قضية اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة، سبتمبر 2008م، ص 30.

ثامناً: قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: **الوثائق غير المنشورة**

1- بيان صادر عن المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، 2003/3/30م.
2- بيان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، 2007/5/15م.
3 - بيان صادر عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، 2011/5/15م.
4- بيان صادر عن حزب التحرير في فلسطين بتاريخ 2012/3/27م تحت عنوان "أيها المشاركون في مسيرة القدس على الحدود ليكن شعاركم تحريك الجيوش لاستئصال كيان اليهود".
5- بيان صادر عن دائرة شؤون اللاجئين في حركة حماس بتاريخ 2011/4/23م.
6- بيان صادر عن مكتب شؤون اللاجئين في حركة حماس في لبنان: لا تفويض ولا ثقة بكل من يفرط بحق العودة، 26 كانون ثاني 2011م.
7- بيان صادر عن اللجنة الوطنية العليا لإحياء الذكرى السابعة والخمسين للنكبة، 2005/5/15.

ثانياً: المصادر والمراجع غير المنشورة

1-تماري، سليم: الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية لإعادة دمج اللاجئين، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، 1995م.

2-الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، التقرير الصادر عن الكونفرنس الوطني الرابع للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، مطلع أكتوبر 2005م.

3-الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، النظام الداخلي، المؤتمر العام الخامس، آب/أغسطس 2007م.

4- الجبهة العربية الفلسطينية، النظام الأساسي، النظام الداخلي، البرنامج السياسي المقر من المؤتمر العام الأول للجبهة على أرض الوطن، غزة، 15-17 مايو 1997م.

5- حركة فتح: البرنامج السياسي الذي اقر في المؤتمر السادس لحركة فتح، بيت لحم، 2008م.

6- حركة فتح: برنامج العمل الوطني الانتخابي لأبي مازن في الانتخابات الرئاسية سنة 2005م.

7- حركة المقاومة الإسلامية حماس: البرنامج الانتخابي لقائمة التغيير والإصلاح، انتخابات المجلس التشريعي، الدورة الثانية 2006م، ص .8

8- حركة المقاومة الإسلامية حماس: ميثاق حركة المقاومة الإسلامية "حماس" آب 1988م.

9- حزب الشعب الفلسطيني: مقررات المؤتمر الرابع لحزب الشعب الفلسطيني، 6-7 مارس 2008م.

10- حمام، أنور: المؤتمر العام السادس لحركة فتح وقضية اللاجئين، جريدة حق العودة، العدد 34.

11-حميد رشيد (تحرير): مقررات المجلس الوطني الفلسطيني 1964-1974، سلسلة كتب فلسطينية 64، مركز الأبحاث الفلسطيني، بيروت، 1975م.

12-حوراني، عبد الله: حق العودة في مشاريع التسوية غير الرسمية، أوراق عمل المؤتمر والسياسي للدفاع عن حق العودة، غزة، مايو 2006م، ص 81-.98

13- حوراني، عبد الله: رؤية الوضع الفلسطيني، المركز القومي للدراسات والتوثيق، غزة، ط1، 2010م.

14- سليمان، جابر: منظمة التحرير الفلسطينية من حق العودة إلى البانتوستان، في كتاب اللاجئون الفلسطينيون حق العودة، تحرير نصير عاروري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2003م.

15-الشاتي، جمال: حقوق اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين في مقررات المؤتمر السادس،(http://kofiapress.com/arabic/?action=print&id=46552)

16-الصوراني، غازي: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الرؤية الاستراتيجية حول القضايا السياسية والاقتصادية والمجتمعية الراهنة، في كتاب منتدى غزة للدراسات السياسية والاستراتيجية، مركز التخطيط الفلسطيني، غزة، 2008م.
17- عرسان، علي عقلة: حق العودة بين القرار 194 ووثيقة جنيف، (http://hem.bredband.net/b155908/m199.htm
18- قاسم، عبد الستار: التحايل على حق العودة، (مقال) 2011/5/18 (www.grenc.com/a/A**kassem**/show_Myarticle.cfm?id=22627)
19- قناة القدس الفضائية، 2011/5/13 (شريط إخباري).
20- مركز دراسات اللاجئين: قضية اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة، سبتمبر 2008م،
21- الميثاق القومي الفلسطيني.
22- الميثاق الوطني الفلسطيني.
23-يوسف، أحمد: تأملات في الدين والسياسة، قراءة في الحالة الفلسطينية، غزة، بيت الحكمة للدراسات والاستشارات، 2010م.

ثالثاً:**المواقع الاكترونية:**

1- فتح: العودة حق مقدس لأرضنا الطبيعية والتاريخية.(http://paltoday.ps/ar/index.php?ajax=preview&id=108732)
2- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني: تعريف بالجبهة الشعبية، (http://www.wafainfo.ps/aprint.aspx?id=3540
3- موقع دائرة شؤون اللاجئين في حركة حماس، www.snawd.org.
4- مشعل: انتقد المفاوضات وجدد الإصرار على إعادة بناء المنظمة. (www.palinfo.com/site/pic/newsdetails.aspx?itemid=21749)
5- http//paltoday.ps/arabic/news-108116. (أخبار)
6-http//www.brqpress.com/ar/index.php?act=show&id=174 (أخبار)
7- الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي: زحف العودة زلزل العقل الاسترتيجي لكيان الاحتلال.(www.fadel.ps/news/news/p/10475.html)
8-نضال حمد: رسائل حماس للغرب، www.safsaf.org/word/rsael-hamas1.htm
9- البطش: صراعنا مع العدو فتوح وسنبقى متمسكين بالمقاومة. www.saraya.ps/index.php?act=show&id=14744
10- موقع جزايرس محمود الزهار: حركة حماس تتهم السلطة بالتخلي عن حق العودة" www.djazairess.com/alfadjr/162160